تقـــريـــــــــر: طمـــــاطم النـــزاع

الصناعة الفلاحية المغربية بالمناطق المحتلة من الصحراء الغربية والتصدير المثير للجدل إلى السوق الأوروبي

يبدو أن الإتحاد الأوروبي سيمضي عما قريب في توقيع اتفاقية ستفتح الباب واسعا أمام الإتحاد الأوروبي لاستيراد المنتجات الفلاحية من المغرب. غير أن المغرب، كما هو معلوم، دولة احتلال. في حين أن الإتفاق سيمكن الشركات المالكة للمزارع في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية من تصدير الخضراوات والفواكه إلى الأسواق الأوروبية دون أية رسوم جمركية.

إن التقرير الذي بين أيدينا يرصد النمو الهائل للصناعة الفلاحية المغربي في هذا البلد المحتل بالقوة وبطريقة غير شرعية. كما يوثق كيف أن التجارة الأوروبية مع البلد المحتل سارية المفعول أصلا.

EMMAUS
STOCKHOLM

WSRW
Western Sahara Resource Watch

الصحراء الغربية:

البـلـد المستعمر

إن المغرب يحتل جارته، الصحراء الغربية، بشكل غير قانوني. وفي الوقت الذي تعتبر الأمم المتحدة فيه هذا البلد آخر قضية استعمار في افريقيا، يواصل شعبه المحتل كفاحا شرعيا من أجل التحرر.

إن الإحتلال المغربي انتهاك صارخ للرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية بلاهاي، وانتهاك لأزيد من 100 قرار أممي ينادي بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير.

لقد احتل المغرب المستعمرة الإسبانية السابقة بشكل بالغ العنف حيث أن القوات الجوية المغربية قد قامت بقصف المدنيين الصحراويين بقنابل النابالم، وتم إرغام غالبية الصحراويين على مغادرة ديارهم والهرب إلى الصحراء الجزائرية، حيث لازالوا يعيشون.

أما الصحراويون الذين بقوا في الأراضي المحتلة فيتعرضون لانتهاكات قاسية لحقوق الإنسان إذا ما تجرؤوا على المطالبة بحقهم المشروع في التحرر.

وعلى سبيل المثال، ففي وقت صياغة هذا التقرير يقبع الأمين العام للجمعية الصحراوية المعنية بحماية ثروات الصحراء الغربية في سجن عسكري مغربي منذ 15 شهرا دون محاكمة.

والمغرب الآن يستغل الصناعة الفلاحية كمحفز كبير لتشجيع الإستيطان في البلد المحتل. ففي سنة 2008 وظف القطاع الفلاحي في نواحي مدينة الداخلة حوالي 4000 عامل موسمي بعقد يدوم 10 أشهر في السنة، و200 عامل دائم. أما سنة 2010 فقد ارتفع عدد العمال إلى 6480 عاملا، أغلبهم من أصول مغربية.

"الجمعية العامة تعبر عن استيائها العميق لتفاقم الوضعية نتيجة استمرار احتلال الصحراء الغربية من طرف المغرب" **اللائحة 3437 لسنة 1979، للجمعية العامة الصادرة وقت دخول القوات المغربية منطقة الداخلة حيث تتم زراعة الطماطم الآن**

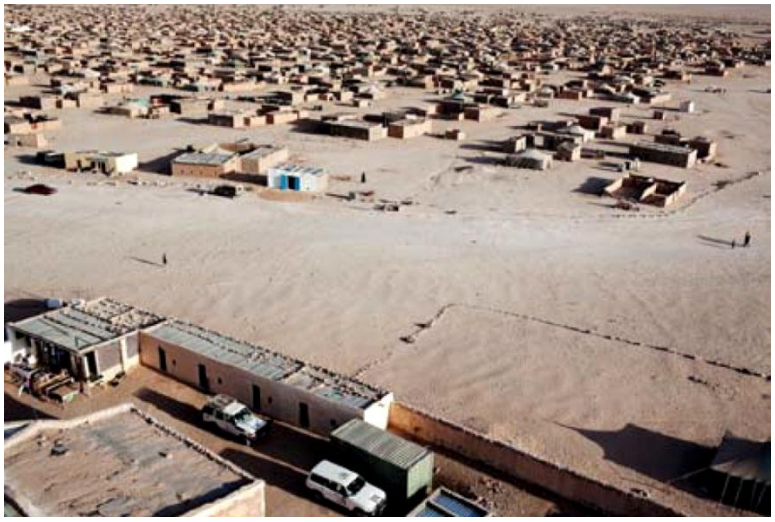

نصف سكان الصحراء الغربية يعيشون في مخيمات للاجئين في الجزائر، والكثير منهم قادمون من منطقة الداخلة حيث توجد هذه المزارع الآن. ومعلوم أن القسم القانوني للأمم المتحدة قد خلص إلى أن إرادة الشعب الصحراوي يجب أن تحترم فيما يخص القضايا المتعلقة بالثروات الطبيعية في الصحراء الغربية.

الإتحاد الأوروبي هو الأسوأ فيما يخص احترام القانون الدولي

الإتحاد الأوروبي هو أهم حليف وداعم للمغرب، كما أن الإتحاد نادرا ما يناقش المملكة حول استمرار احتلالها للصحراء الغربية. حيث أنه يتجاهل وبشكل مقصود ومنهجي أي إثارة لموضوع الصحراء الغربية خلال مناقشة اتفاقيات تجارية مع المغرب في الوقت الذي يطرح قضايا مماثلة مع بلدان أخرى.

وقد يؤدي اتفاق جديد حول التجارة الحرة بين المغرب وأوروبا في سنة 2012 إلى المزيد من التبادل التجاري والواردات من المنتوجات الفلاحية والصيد البحري من المغرب. فعلى المدى القريب سيتم تحرير 55 في المائة من الواردات إلى أوروبا القادمة من المناطق المحتلة، حيث ستشكل الخضراوات والفواكه 80 في المائة منها. غير أن هذا الإتفاق الذي قد يتم توقيعه قريبا مع المغرب لا يستثني بشكل واضح المنتجات المصنعة في الصحراء الغربية.

وكمقارنة، فقد استثنت الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل واضح، أراضي الصحراء الغربية من اتفاق التجارة الحرة الذي ابرمته مع المغرب. أما وزارة الخارجية النرويجية، فقد قالت بصريح العبارة أن "المغرب لا يمتلك الحق في استغلال ثروات البلد كما لو كان ملكا له". ومعلوم أن النرويج والبلدان المنضوية في مجال التجارة الحرة الاوروبية لا يعتبرون أن منتجات الصحراء الغربية معنية باتفاقيات تجارتهم مع المغرب. وفي سنة 2011، تم تغريم شركة نرويجية بغرامة قدرها مليون و200 ألف أورو لأنها لم تطبق مقتضيات اتفاقية التجارة الحرة مع المغرب، باستيرادها منتجات من المناطق المحتلة من الصحراء الغربية. كما أن الجميع يعلم أن دول العالم أجمع لا تعترف بمطالب المغرب في البلد المحتل.

بحثنا يكشف أن الشركتين الفرنسية-المغربية المسماة "آزورا" و "إيديل" تستورد الطماطم من 4 مزارع من 11 مزرعة تم تحديدها في هذا التقرير. ولقد تم شراء هذه الطماطم في الصورة في سوبر ماركت الفرنسي "إنتر مارشيه".

إن الإتحاد الأوروبي، الذي يفرض مراقبة شديدة على المنتجات الواردة من فلسطين، لا يتبنى نفس السياسة في الصحراء الغربية المحتلة. وقد قال المستشار القانوني السابق للأمم المتحدة أن أنشطة الصيد البحري الأوروبية السابقة في الصحراء الغربية كانت تجري في انتهاك للقانون الدولي. ووضع البرلمان الأوروبي حدا لهذه الأنشطة في شهر ديسمبر 2011. ومن دون شك أن اتفاقية المنتجات الفلاحية الصادرة من مزارع معروفة في المناطق المحتلة تقع في نفس خانة: انتهاك القانون الدولي.

على كامل تراب أوروبا يتم كتابة "منتوج مغربي" على الطماطم المنتجة بالصحراء الغربية. منتجات "آزورا" هذه وجدت في السويد.

اتفاقية مثيرة للجدل

حدد المرصد الدولي لثروات الصحراء الغربية 11 مزرعة قرب مدينة الداخلة في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، وأثبت بحثنا أن كل هذه المزارع إما مملوكة للمجموعة الإقتصادية لملك المغرب أو لشركات فرنسية عابرة للقارات. في حين لا يملك الصحراويون ولا حتى المستوطنون المغاربة بالبلد أي منها.

ويبدو أن المغرب قد باع 60.000 طن من المنتجات الفلاحية المخصصة للتصدير سنة 2010 غالبيتها من الطماطم، حيث تمر في معظمها عبر مدينة "بيرينيان" في الجنوب الفرنسي.

المنتوج الفلاحي المخصص للتصدير: 95 في المائة من الطماطم، الخيار والشمام المنتج في المناطق المحتلة يصل للأسواق الخارجية. في الوقت الذي يعارض فيه الفلاحون الأوروبيون اتفاقية الفلاحة مع المغرب نتيجة قلقهم من أن يؤثر تنامي الصادرات الفلاحية المغربية من خضراوات وفواكه على المنتوجات الفلاحية الأوروبية. وبالتالي فإن الإتحاد الأوروبي لا ينتهك فقط القانون الدولي باستيراده المنتوجات القادمة من الصحراء الغربية، بل يقوض الجهود الأممية الرامية لإحلال السلام بهذا البلد، والتي تتضمن التفاوض حول ثرواته الطبيعية.

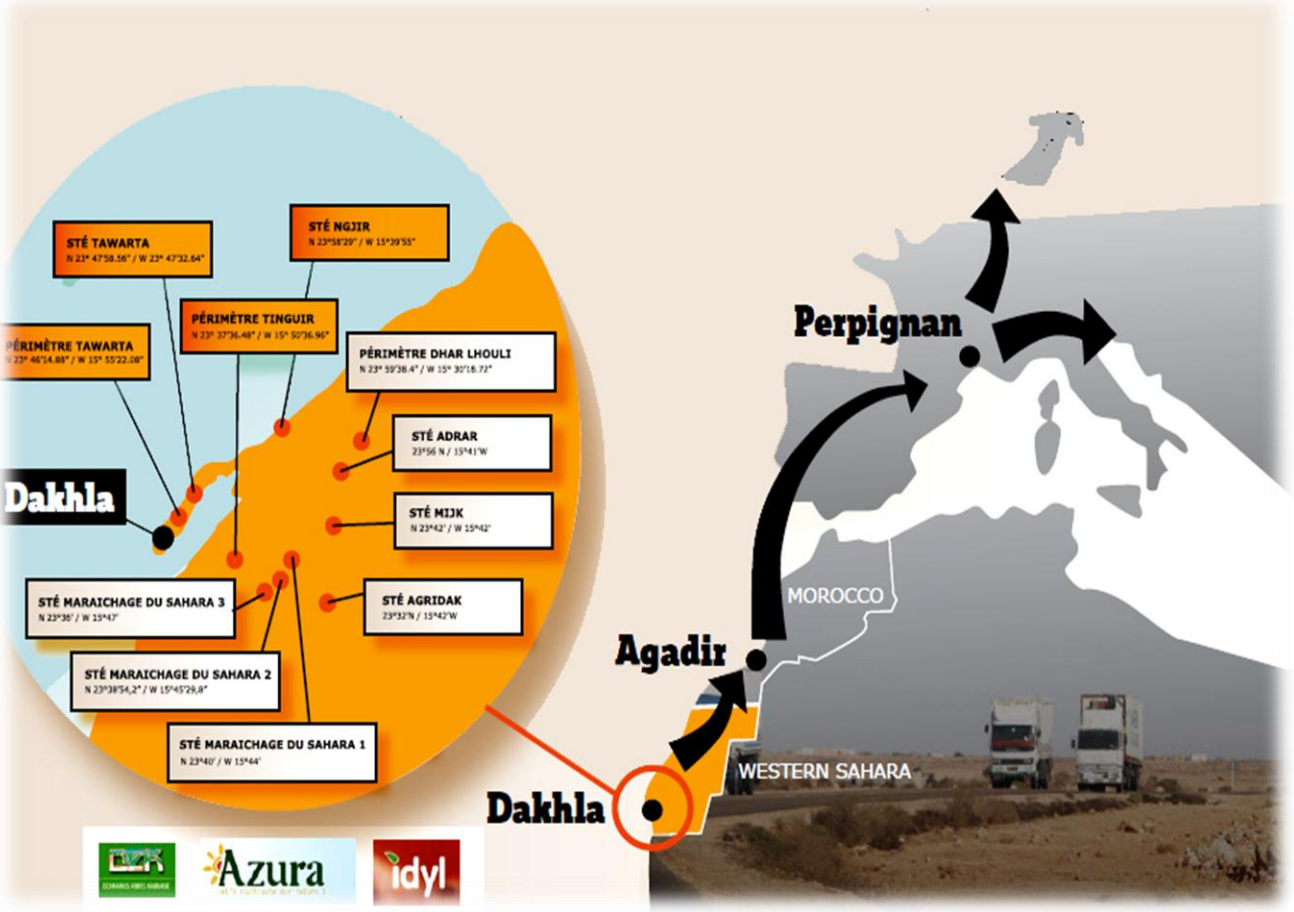

نمو كبير، خطط أكبر

خلال السنوات الأخيرة عرف الإنتاج الفلاحي في المزارع الموجودة في نواحي مدينة الداخلة نموا هائلا: فقد تضاعف المنتوج بالنسبة للخضراوات بنسبة 2800% ما بين موسم 2002-2003 و 2008-2009، في الوقت الذي تضاعف المنتوج من الخضراوات بنسبة 500% خلال نفس الفترة1.

وقد قدرت الوزارة المغربية للفلاحة والصيد البحري الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية بحوالي مليون هكتار، في حين تشير آخر المعلومات الرسمية المتوفرة أنه قد تم تجهيز 646 هكتار للأنشطة الفلاحية في منتصف سنة 2009 من ضمنها 588 هكتار مستغلة سابقا1. وكل هذه الأراضي تقع داخل 11 مزرعة مسقية كبيرة تمتد فوق مساحة تصل إلى 1894 هكتار حاليا، تقع جميعها في محيط 70 كيلومتر من مدينة الداخلة2.

وتعتزم الحكومة المغربية تطوير الأنشطة الفلاحية في مدينة الداخلة خلال السنوات القادمة، حيث أن الخطة الجهوية للفلاحة المغربية تتوقع ازدياد الأراضي الزراعية ذات المنتوج الموسمي من 450 هكتار سنة 2008 لتصل إلى 2000 هكتار بحلول سنة 2020.

الخطة تتوقع أيضا ازدياد انتاج المزارع المحمية من 36.000 طن (سنة 2008) إلى 80.000 طن بحلول سنة 2013 و 160.000 طن سنة 2020. وهذا الإنتاج المتنامي سيخصص حصريا للتصدير، كما سيعرف عدد العاملين بالقطاع الفلاحي في المنطقة سنة 2020 ازديادا يقدر بثلاثة أضعاف العدد الحالي.

ولتحقيق هذه الأهداف تمت دراسة وتقييم 11 مشروعا، 10 منها ستخصص لتوسيع مساحات زراعة المحاصيل الموسمية المبكرة، بالإضافة إلى بناء وحدة تعليب بقدرة تجهيز 4 طن في الساعة1.

أزيد من ذلك، فإن الحكومة المغربية تسوق للأنشطة الفلاحية في محيط مدينة الداخلة كفرص للإستثمار الخارجي، في وقت أن عددا كبيرا من الصحراويين الذين كانوا يعيشون في منطقة الداخلة سابقا يعيشون الآن في مخيمات للاجئين بالصحراء الجزائرية نتيجة للغزو المغربي الموريتاني لأرضهم. لهذا فإن الاراضي التي لم تعد مأهولة تسوق الآن للمستثمرين.

المنطقة	مساحة الأرض المجهزة سنة 2008 بالهكتار	مساحة الأراضي المستغلة سنة 2008 للهكتار
محيط تاورطة	37	37
ظهر الحولي	*15	40
تينيغير	81	81
تاورطة	57	57
مزارع الخضار في الصحراء	229	211
ميجك	90	90
نغجير	76	76
آدرار	24	24
آغريداك	12	12
المجموع	**646**	**588**

المصدر: الوزارة المغربية للفلاحة والصيد البحري
*** تقدير مستخلص من جريدة La Gazette du Maroc**

تاورطة: التورط الفرنسي

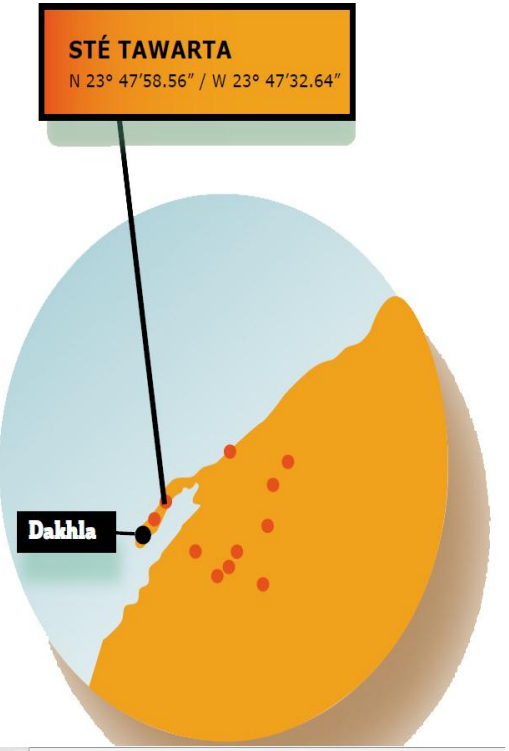

بعد أن أسست سنة 2002، تعتبر مزرعة تاورطة، المزرعة المغربية-الفرنسية الوحيدة الموجودة داخل خليج وادي الذهب على بعد حوالي 11 كيلومتر من مدينة الداخلة. أما بقية المزارع فتوجد على الجهة الأخرى من الشاطئ على ما يعرف محليا باسم "الغراير" في الأودية داخل الأراضي الصحراوية مما يوفر الحماية من الرياح زيادة على أنها أراضي أكثر خصوبة.

شركة تاورطة تمتلك مزرعتين في خليج الداخلة، واحدة تحتوي على المزروعات المحمية داخل البيوت البلاستيكية، وأخرى للفلاحة المكشوفة والتي تنبت بالخصوص الأعلاف لتغذية الحيوانات المنتجة للحليب.

كما أن شركة تاورطة تنتج فاكهة الشمام، والطماطم في الأراضي الزراعية المكشوفة والمغطاة بالبلاستيك، حيث تمتلك الشركة واحدة من أكبر شركات انتاج أنواع الطماطم في "المغرب".

المنطقة مجهزة بنظام ري التقطير مربوط بأحواض تخزين وتبريد بقدرة 1660 متر مكعب، وتدير الشركة بئرين عميقين يصل كلاهما لأكثر من 500 متر في العمق، لاستخراج المياه الجوفية غير القابلة للتجديد بسرعة 13 إلى 14 لتر في الثانية، كما أن المزرعة مجهزة بمحطة لتحلية الماء بالإضافة إلى محطة سقاية سمادية.

وبمجرد جني الطماطم، يتم نقلها إلى منطقة الشحن الموجودة وسط المزرعة، ومن هناك يتم وضع المنتج في شاحنات مبردة لنقله إلى مدينة أكادير الموجودة على بعد 1200 كيلومتر شمالا. وبعد رحلة 20 ساعة يتم تخزين المنتج في أكادير قبل تصديره للخارج بادعاء أنه "منتوج مغربي".

مزرعة تاورطة في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية تصدر منتجات فلاحية لأسواق سوبر ماركيت الأوروبية.

تينيغير: مزرعة الملك

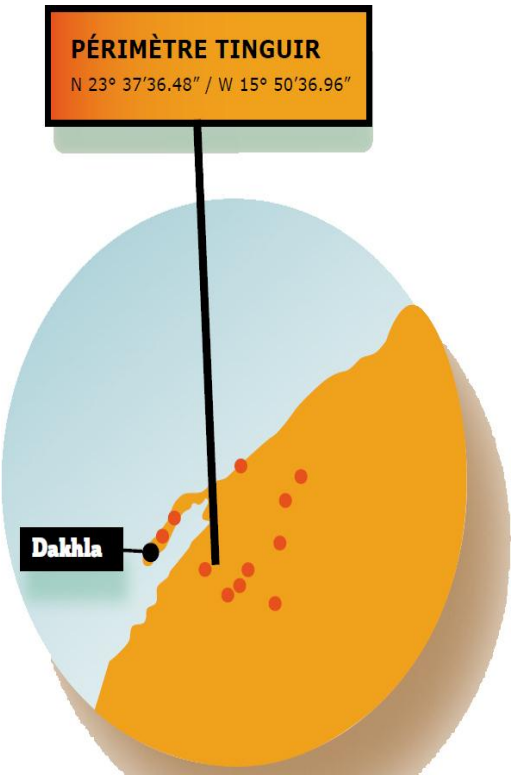

على بعد 50 كيلومتر تقريبا من مدينة الداخلة تقع تينيغير، المعروفة محليا باسم "الأرض الملكية"، وهي إحدى مزارع "الأراضي الفلاحية" التابعة للهولدينغ الملكي "سيغير". وقد تم إنشاء هذه المزرعة سنة 1989 بأمر من الملك الحسن الثاني، حيث كان المشروع الرائد للزراعة المحمية داخل البيوت البلاستيكية في منطقة الداخلة في محاولة لتكسير اعتماد المدينة على قطاع الصيد البحري فقط.

المجال الملكي يمتد على مساحة 2500 هكتار، 500 إلى 600 هكتار منه صالح للزراعة.

وحسب وزارة الفلاحة المغربية فإن 81 هكتارا قد تم استغلالها سنة 2008، وهي مغطاة ومجهزة بتجهيزات نظام السقي بالتقطير، حيث تضمن تغطية حاجة المزرعة من الماء بفضل آبار يتم ضخ 153 لتر في الثانية منها.

ويعتبر الشمام والطماطم أهم المنتجات المزروعة في المساحات المغطاة بحوالي 300 طن في الهكتار للطماطم، و60 طنا للشمام في الهكتار الواحد. كما أن مزرعة تينيغير تنتج كذلك الموز، والأناناس والخيار.

ملك المغرب هو أحد أغنى الحكام في العالم وأكبر المستثمرين في الزراعة بالمناطق المحتلة من الصحراء الغربية، وهذه صورة له في هذه المستعمرة أثناء مرور دورية للشرطة.

مجموعات متاجر البقالة الأوروبية تتحمل مسؤولياتها

"لقد اتضح أن الطماطم هي من منتجات الداخلة بالمناطق المحتلة من الصحراء الغربية، لهذا لن نقوم ببيعها مجددا، فهذا الأمر لا يفترض به أن يحصل"، يصرح، إنغمار كرون، الناطق الإعلامي باسم مجموعة متاجر بقالة "آكسفود".

"أنا أعرف قضية الصحراء الغربية جيدا، وطبعا لا يجب أن نبيع أية منتجات قادمة من بلد محتل"، الناطق الإعلامي باسم مجموعة متاجر بقالة "آكسفود".

عندما أجرت مجموعة "آكسفود" بحثا أوليا قيل لها أن هذه الطماطم مستوردة من "جنوب المغرب"، ولكن بعد التعمق أكثر في القضية تم اكتشاف أنها منتوجات قادمة من مدينة الداخلة. وقد ادعت "آزورا" في محاولة منها اقناع مجموعة متاجر "آكسفود" أن الاتفاق التجاري الأوروبي مع المغرب يغطي الصحراء الغربية أيضا.

"غير اننا لا نوافق على هذا الرأي"، يفسر السيد كرون.

في سنة 2011 أعلنت مجموعة متاجر البقالة الدنماركية، "كيسكو"، عن قرارها وقف شراء الطماطم من الشركة الفرنسية "آزورا" بسبب قضية الصحراء الغربية. وهو نفس القرار الذي تبنته المجموعة الضخمة لمتاجر البقالة، "كوب"، بكل من السويد والنرويج.

وفي قرار مماثل أيضا تم استبعاد كل المنتوجات السمكية التي كتب عليها "انتج في المغرب" من رفوف المجموعات التعاونية في بريطانيا منذ شهر ديسمبر 2011.

الصحراويون مهمشون

"نحن لا نستفيد بتاتا من الشركات الزراعية المغربية"، يقول المامي أعمر سالم، رئيس لجنة مناهضة التعذيب في الصحراء الغربية.
السيد المامي أعمر سالم يعيش بمدينة الداخلة وهو شاهد على النمو السريع للصناعة الفلاحية المثيرة للجدل خلال هذه السنوات، لأن مدينته مكان جيد للزراعة في البيوت البلاستيكية، خصوصا مع تمتع المنطقة بحوالي 300 يوم من الأيام المشمسة في السنة، حيث أن مدينة الداخلة تحظى بالشمس أكثر من مدينة أكادير المغربية مثلا ب 30% زيادة، علما أن أكادير من أهم المناطق الفلاحية في المغرب.
"العمال في هذه المزارع هم من المغاربة، وليسوا من الصحراويين، وهم يعملون لشهور في هذه المزارع، ويعيشون في منازل تشرف عليها الحكومة. وفي المقابل، يبقى المواطنون الصحراويون بالداخلة دون عمل"، يضيف السيد المامي أعمر سالم.
"غير أن المستفيدين الحقيقيين هم ملاك هذه المزارع: فهم يستفيدون من إلغاء الضرائب..الخ، حتى أن ارباحهم لا تعود حتى بالفائدة لمنطقة الداخلة"، يقول المامي.
"حتى الفواكه والخضراوات التي تنتج هنا، لا تستهلك محليا، ونحن نرى، طيلة الوقت، شاحنات كبيرة تغادر المزارع متوجهة للشمال"، يشير المامي.

إن المرصد الدولي لثروات الصحراء الغربية ومنظمة "إيماوس سطوكهولم" لتوصيان هيئات الإتحاد الأوروبي بعدم توقيع الاتفاقية الفلاحية مع المغرب مالم تتم الإشارة وبوضوح بأنها لا تنطبق على المنتجات الواردة من الصحراء الغربية. أما القيام بغير ذلك فسيشكل تقويضا للقانون الدولي، وعدم احترام لأبسط حقوق الشعب الصحراوي، وتدخل ذو تأثير سلبي على مفاوضات السلام التي تديرها الأمم المتحدة بين الطرفين.

إدعموا جهودنا من أجل حقوق شعب الصحراء الغربية.

www.wsrw.org
www.emmausstockholm.se

هذا التقرير هو نتيجة بحث وصياغة المرصد الدولي لثروات الصحراء الغربية، بفضل التمويل السخي لمنظمة "إيماوس سطوكهولم"
نشر في شهر فبراير 2012